

سابتكو SAPTCO

الشركة السعودية للنقل الجماعي

للمترو والقطارات
Metro - Rail

للسفن
Cargo

للمو
Limo

للحافلات
Bus

الملف الصحفي



اليوم: الأحد

التاريخ: 13 / 3 / 2016

<p>عشوائية النقل مقال : راشد محمد الفوزان</p>	
<p>البلديات: مشروع النقل العام بالشرقية «قائم» ولا نية لتأجيله</p>	
<p>اليوم.. انطلاق فعاليات منتدى جدة الاقتصادي</p>	

عشوائية النقل



مقال : راشد محمد الفوزان

هل يمكن إحصاء سيارات النقل "الخاصة" التي بدون ترخيص أو أي صيغة قانونية من وزارة النقل؟ لا أعتقد أن ذلك متاح، حتى أصبح "النقل" الخاص مجالاً خصباً جداً للعمالة المقيمة لكي يصبح مصدر دخل "وزحاما" كبيراً أيضاً ولا أعرف كم نسبتهم " للحركة المرورية " ببلادنا، كذلك من يمارس نقل البضائع والنقل الخاص "الأعمال" بطرقنا كم نسبتهم؟ ونحن نتحدث الآن عن عمل غير قانوني أساساً وغير مشروع بحكم أنها أعمال غير مرخصة، فماذا عن نوع السيارات وحجمها؟ وهي غالباً سيارات بأقل شروط السلامة للإنسان والبيئة، وهؤلاء العمالة استغلوا خاصة "الخاصة" داخل المدن حاجة المرأة وهي موجهة لها أساساً سواء طالبة أو ربة منزل أو عاملة، أعود للقول إنني لا أعرف كم حجم هذه التجارة وهذه الممارسات ولكنها ملحوظة ومعلنة جاهراً نهاراً، وبالتالي هي تسد حاجة وطلب موجود لسببين أولاً عدم وجود البديل الكافي والمقبول سعرياً وكفاءة وجودة عالية، غير الرقابة المحاسبية لهذه الممارسات حتى أنها أصبحت هي المحرك الأساسي لحركة النقل "للمرأة" فأين وزارة النقل من حل هذه المشكلة "النقل" للمرأة، ونعرف ان هناك مشروعات نقل عام قائمة ولكن تحتاج الزمن وأيضاً الكفاية والتواجد بالمكان المطلوب وهي لن تغطي كل المدينة أي النقل العام، سواء بالرياض أو الشرقية أو الغربية، فعلى وزارة النقل تنظيم القطاع بوضوح وقانون جلي لا لبس فيه، سواء بشركات النقل القائمة أو الشركات التي تريد الدخول بالسوق وهي حاجة ماسه جداً، خاصة المرأة فأين وسيلة النقل "للطالبة – للموظفة – لربة المنزل" أو غيرها، لا يوجد بديل "منتظم" سواء بسيارات مناسبة، وسلامة كافية، ورقابة، أسعار مقبولة، وتواجد كافي بالمكان والزمان.

وزارة النقل عليها عبء تنظيم سوق "النقل" الذي هو بحاجة للخلاص من الدخلاء والفضوى به، فهي استنزاف للاقتصاد الوطني والبلاد من خلال استغلال حاجة المرأة خاصة وبأسعار مبالغ بها، الزحام والنقل غير المنظم وما يتركه من أثر سلبي زحام وتلوث، وأيضاً بقاء عمالة مقيمة غير نظامية حتى من الجانب الأمني، وعلى وزارة النقل سن قوانين النقل، وكل شركة تتقدم وتطبق الشروط سواء بنطاق معين للمدينة، وقف التجول ويكون بالطلب وتطبيقات، سيارات ملائمة للموظفة وللطالبة، وغيره عشرات من الحلول الممكنة، حتى لا نغرق ببحر سيارات مخالفة بشوارعنا وفضوى واستنزاف للمرأة والاقتصاد وتلوث، وزحام كبير يساهم به هذا النوع من النقل الفضوي.

البلديات: مشروع النقل العام بالشرقية «قائم» ولا نية لتأجيله

أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية أنه لا نية لتأجيل أو تأخير مشروع النقل العام بالشرقية وأنه سيتم تنفيذه، حسب الجدولة التي اعتمدت له من قبل الجهات المشرفة والمنفذة للمشروع.

وقال مصدر مسؤول إن مشروع النقل العام في المنطقة الشرقية تشرف عليه أمانة الشرقية وتتابع جميع مراحلها ابتداء بالتصاميم الأولية حتى نهاية تسليم المشروع، مضيفاً أن المشروع يعد من أكبر المشاريع العملاقة على مستوى المملكة. وأكد أنه قد تم الانتهاء من تصاميمه الأولية، مضيفاً أنه تم تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالجدولة الزمنية للمشروع ودراسة الجدوى وتكلفة المشروع، متوقفاً أن يتم العمل الفعلي للمشروع نهاية 2021.

وبين أن المشروع سيتم طرحه لشركات عالمية ووطنية متخصصة في مجال النقل والسكك الحديدية، مشيراً إلى أن الفرص متاحة للشركات الوطنية للمنافسة على المساهمة في تنفيذ المشروع بالتحالف فيما بينها أو مع شركات عالمية أمريكية وأوروبية وصينية خاصة بعد أن أثبت نجاحها في تنفيذ مشاريع النقل العام في الرياض ومكة.

وأوضح أن مسارات المشروع ستكون عبر الطرق والشوارع الرئيسية القائمة، مضيفاً أن مراحل التصميم النهائي للمسارات سيتم تحديد متطلبات تنفيذ هذه الخطوط ضمن هذه الشوارع ومتطلبات تنفيذ المحطات الرئيسية والفرعية، ومدى احتياجها للتوسعة، مشيراً إلى أنه سيتم نزع بعض الملكيات العقارية في حاضرة الدمام والقطيف إذا دعت الحاجة لذلك ولكنها ستكون آخر الحلول كون أغلب خطوط المشروع ستكون عبر الأنفاق والجسور، متوقفاً البدء الفعلي في مراحل التنفيذ خلال الفترة المقبلة. ويبيّن أن المشروع يتكون من خط سكك حديد خفيفة وخطوط حافلات سريعة، إضافة إلى شبكة خطوط حافلات تغذية، وقد تم تحديد المسارات بدقة لخطوط السكك الحديدية الخفيفة والحافلات السريعة ومواقع المحطات وإعادة تنظيم حركة المرور ومواقف السيارات حول الخطوط والتكامل الحضري وتنسيق الموقع، مضيفاً أن المنطقة الشرقية شهدت أخيراً اجتماعاً ضم وزير المالية والنقل والبلديات بحضور الأمير سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية تم فيه مناقشة المشروع ومراحله وحاجة المنطقة لمثل ذلك المشروع الحيوي الذي يسهم بشكل كبير في فك الاختناقات المرورية وصيانة الطرق بشكل دوري بسبب الصيانة المتكررة لبعض الشوارع الداخلية والطرق الخارجية والكباري والأنفاق بحسب الاقتصادية. وأوضح أن المشروع يتضمن إنشاء 700 محطة توقف مرتبطة بشبكات الحافلات الفرعية و20 محطة لتحويل الرحلات بين القطارات والحافلات، إضافة إلى إنشاء أكثر من سبعة آلاف موقف للسيارات موزعة بين المحطات.

[رابط الخبر](#)

اليوم.. انطلاق فعاليات منتدى جدة الاقتصادي



رعى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، اليوم فعاليات منتدى جدة الاقتصادي 2016 تحت عنوان «شركات القطاع الخاص والعام.. شراكة فاعلة لمستقبل أفضل» الذي يستمر على مدى ثلاثة أيام، بحضور أكثر من 80 خبيراً سعودياً وعربياً وعالمياً.

ويبحث المنتدى أفضل السبل الكفيلة بتحقيق الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص لتنويع الاقتصاد الوطني. وأكدت غرفة جدة اكتمال كافة استعداداتها لإقامة هذا الحدث العالمي بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وشراكة التميز مع وزارة التجارة والصناعة، في ظل ارتفاع عدد المتحدثين إلى 82 شخصية محلية وعالمية والرعاة إلى 26 شركة ومؤسسة وطنية، في حين تمثل الوفود الزائرة أكثر من 40 دولة.

وأوضح رئيس مجلس إدارة غرفة جدة رئيس المنتدى صالح كامل، أن تكاتف الجهود بين جميع الجهات ذات العلاقة من أجل استكمال النجاحات التي تحققت للمنتدى منذ انطلاق النسخة الأولى له عام 2000، مشيراً إلى أن الحضور الكبير والرعاية الرسمية لهذا الحدث هو امتداد لاهتمام الدولة بدعم مثل هذه المنتديات ذات الطابع العالمي والتي تعزز مكانة السعودية وتواجدها على خارطة الاقتصاد العالمي. وبين أن وصول المنتدى لنسخته الـ 15 دليلاً على النجاح المتواصل والجهود الجماعية التي أثمرت عن فوز النسخة الماضية بجائزة مكة للتميز الاقتصادي، حيث نجح الحدث الكبير أن يجمع ما يقارب من 30 ألف مشارك ينتمون لأكثر من 60 دولة وست قارات في العالم منذ انطلاسته الأولى، منوهاً بالمشاركة التي سجلها العدد الكبير من الوزراء والمسؤولين والخبراء من المملكة ودول العالم والشخصيات الاقتصادية المؤثرة والمشاركة في صناعة القرار.

من جهتها، أكدت عضو مجلس إدارة غرفة جدة الدكتورة لما عبدالعزيز السليمان أن ورش عمل الطاولة المستديرة تعد أبرز مستجدات النسخة الحالية، حيث ستقام بالتوازي مع جلسات المنتدى وتجمع المسؤولين الحكوميين مع شركات القطاع الخاص القائمة على تنفيذ عدد من مشاريع التنمية الحالية، بهدف تفعيل الشراكة بين جميع القطاعات لتعزيز التنمية الاقتصادية بالسعودية. ولفتت إلى أن الجمع بين الخبرات في مجال الشراكة عبر هذه الجلسات المخصصة لتعزيز العلاقة بين الأطراف المعنية بعروض تستهدف قطاعات معينة، التي تليها اجتماعات فردية خاصة تجمع بين المستثمرين المهتمين وممثلي القطاعات المعنية، منوهاً بأن جلسات المنتدى تقدم نماذج من التجارب العالمية والمحلية في الخصخصة بهدف التعرف على أفضلها والاستفادة من النقاط الإيجابية والسلبية للوصول إلى أفضل النتائج.